

المظلة النووية فوق الحلفاء

محمد بلوط، وليد شرارة

وهو الأول من نوعه في مجال التسليح الصاروخي الذي لم يُقيِّض لجنرالات وجيوش ما قبل وما بعد الحرب الباردة على السواء أن يحظوا به، رغم سعي السباق إلى التسليح، والميزانيات الضخمة التي خصصت لها. لا يجهل الأميركيون تقنيات الدفع النووي للصواريخ الجوالة، وقد امتلكوا برنامجاً مشابهاً في الستينيات، سرعان ما تخلوا عنه عام 1968. الصاروخ مولود مكتوم الاسم في ترسانة فلاديمير بوتين، سيقبل مفاهيم الدرع النووي لأنه سيكون قادراً على التحليق في مسار متعرج، ومنخفض لتجنب شبكة الدرع الصاروخية الأميركية في أوروبا، وخصوصاً أن «نقاطاً عمياء» كثيرة، لا تغطيها الرادارات الأطلسية، لا تزال تتخلل مناطق انتشار هذه الصواريخ.

ما ينحو إليه الخطاب البوتيني هو اندراجه بديهية في الزمن الانتخابي الرئاسي الذي لا ينبغي أن تشغل خواتيمه رئيساً مرشحاً إلى خلافة نفسه، دون أن يجد منافساً جديراً به.

وهو خطاب يفيض بذلك عن الحاجات الانتخابية الفورية ليتصدى لكثرة التحديات الأميركية المشتعلة، وخصوصاً بعدما استقر الأمر بالفريق الأميركي الأمني والدفاعي، على اعتبار روسيا التهديد الاستراتيجي الأول، وبالاجتماع بين أعمدة الدولة العميقة في المخابرات والبنيتاغون والأمن القومي، من مايك بومبيو، مروراً بجون كيلي، فجييس كيلي، وانتهاءً بهيربرت ماكماستر. وهناك ما يستدعي أكثر من مجرد استنفار للبوئينية، ففي الوثائق الاستراتيجية الأميركية التي توالى صدورهم منذ أيلول الماضي، من وثيقة الدفاع الوطني، التي لم يكشف إلا عن القليل منها، إلى استراتيجية الأمن القومي التي أذاعها الرئيس دونالد ترامب، وصولاً إلى وثيقة النووي الأميركي الأخيرة، تصويب متضافر على ضرورة الإعداد لمواجهة روسيا، لأن هناك ما يستدعي إعلان تأهب لكل ما تستطبعه البوتينية، بعدما عادت المخابرات العسكرية الأميركية إلى أوقافها القديمة في الحرب الباردة، وأصدرت العام الماضي، للمرة الأولى منذ عام 1991، تقريرها السنوي عن التسليح الروسي، كدليل عمل للأركان الأميركية. وأسهب هذا التقرير في الحديث عن مشاريع التسليح الروسية، والقدرات الحالية لروسيا، مع التركيز على برامج الصواريخ الجوّالة. وتحدث التقرير بشكل خاص عن الخطة العشرية 2020-2011 «لتسليح الدولة» الروسية، ونزوع الروس إلى تفضيل الضربة النووية البعيدة، وإطلاقها من منصات متحركة، لا يمكن لشبكات الإنذار المبكر أن تتصدى لها، من بينها أيضاً صواريخ «كينجال» أو «الخنجر» التي يبلغ مداها ألفي كيلومتر، ويمكن إطلاقها من الطائرات.

بوتين أعلم الأميركيين بما باتوا يعرفونه أخيراً بسبب خطأ ضابط روسي ظهر في تقرير تلفزيوني قبل ثلاثة أعوام، وهو يحمل خرائط لغواصة غير مأهولة، تحمل اسم المنظومة المتعددة الأهداف، وهي منظومة بقيت في حيز التكهّنات، إلى أن صدر تقرير أميركي قبل أسابيع يتحدث عنها، وهو ما تبرّج الرئيس بوتين بتأكيد.

عام 1999 مع ضم تشيكيا وهنغاريا وبولندا إليه، تلتها مرحلة ثانية عام 2004 شهدت انضمام بلغاريا وأستونيا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا. انضمام هذه البلدان إلى الحلف يعني عملياً تموضع قوات عسكرية أميركية فيها ونشر بطاريات منظومة الدرع الصاروخية في بعضها وتخزين قنابل نووية في بعضها الآخر، كما هي الحال مع عدد من دول الحلف كألمانيا وإيطاليا وهولندا وتركيا، حيث تحتفظ واشنطن بحوالي مئتي قنبلة نووية. قامت روسيا بوقف تمدد «الناتو» نحو حدودها بالتدخل العسكري المباشر في جورجيا وأوكرانيا وأظهرت عبر مشاركتها في الحرب السورية أنها قادرة على الشروع بعمليات عسكرية كبرى، بعيداً عن حدودها ولفترة طويلة زمنياً دفاعاً عما تعتبره مصالحها الحيوية، أي أنها، بكلام آخر، منعت استكمال عملية حصرها داخل حدودها وعادت لابعاً على الساحة الدولية.

الركيزة الثانية، وهي المضي في سباق التسليح لتأمين غلبة نوعية على روسيا، أكدتها الوثيقة النووية التي أعلنها وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس. وقد اعتبر وزير الخارجية سيرغي لافروف،

الركيزة الثانية، وهي المضي في سباق التسليح لتأمين غلبة نوعية على روسيا، أكدتها الوثيقة النووية التي أعلنها وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس. وقد اعتبر وزير الخارجية سيرغي لافروف،

حرر نفسه من أي خطوط حمر في الجوهر إلى الضربة النووية

في مداخلة أمام مؤتمر نزع الأسلحة، أن هذه الوثيقة تُشكّل تغييراً جذرياً في الاستراتيجية النووية الأميركية، تؤثر بشكل مدمر على الاستقرار والأمن الدوليين.

الاستعراض النووي للرئيس بوتين، بدأ بالصاروخ «سارمات-26RS»، أو «الشيطان 2» كما عمّده جنرالات «الناتو» الذين شُغّلوا به طوال العامين الماضيين. ورغم أن برنامج تطويره بدأت عام 2009، فإن معرفة الأطلسيين والأميركيين به لم تكتمل إلا بعد إجراء تجارب ناجحة على إطلاقه في آب عام 2016، للكشف عنه في تشرين الأول الذي تلاه. «الشيطان 2»، اختار الروس أن يصل مداه إلى عشرة آلاف كلم، وأن يقطع 24 ألف كلم في الساعة، متجاوزاً سرعة الصوت عشرين مرة. وبوسع المئة طن التي يزنها، أن تتسلح بـ24 رأساً نووياً، لكل منها أن ينفصل ويصيب هدفاً مستقلاً، وتصل القوة التدميرية لكل منها إلى خمسة آلاف طن تفجيري، لتستحق اسم ساكن الجحيم الذي تحمله إذا ما قورنت بقنبلة هيروشيما التي لم تتجاوز الـ18 كيلو طن.

ويصعّ القول إن مفاجأة الإعلان البوتيني بامتياز هي في الكشف عن صاروخ جوال يعمل بمحرك نووي. الصاروخ بمحركه لا مدى محدد له، ولا زمن يحد قدرته على الاستمرار في التحليق في الجو ما شاء له المحرك النووي الذي لا تنضب طاقته أن يحلق أياماً وأسابيع،

إذا ما استثنينا الإعلان عن الصاروخ الجوّال العامل بمحرك نووي، والذي لا سابق له، فلا مفاجأة سواه للقول إن استراتيجية كبيرة كاسرة للتوازنات حضرت في لهجة التحدي الكبيرة في خطاب فلاديمير بوتين. الخطاب هو أيضاً ترسيخ للمسار التصعيدي الذي يدخل فيه القطب الروسي السابق للحرب الباردة مجدداً، إلى منازلة كونية مع الولايات المتحدة، وخصوصاً أن القليل الذي أُعلن عنه يُعيد روسيا نحو السباق إلى التسليح الذي تنفخ فيه الولايات المتحدة، رغم التفات الكبير هذه المرة بين ميزانيات روسية لا تتعدى الـ60 مليار دولار، وميزانية أميركية تفوقها بعشرة أضعاف على الأقل، جرى للمرة الأولى منذ عقود تثبيتها لمدة عامين متتاليين عند عتبة الـ700 مليار دولار في الكونغرس قبل أسابيع، في حين تعذر على إدارة باراك أوباما تخصيص ما يعود منها للعمليات والتسليح إلا لفترات قصيرة لا تتجاوز أشهراً.

اللافت أيضاً في خطاب الرئيس الروسي أنه يحرر نفسه من أي خطوط حمر في الجوّال إلى الضربة النووية، لينشر المظلة النووية الاستراتيجية الروسية للمرة الأولى منذ أن طواها انهيار الكتلة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، قبل ثلاثة عقود. ورغم أن الرئيس الروسي لم يشر بوضوح إلى هؤلاء الحلفاء، فإنه قال: «إن أي استخدام للسلاح النووي ضد روسيا أو حلفائها، سواء كان بقوة صغيرة أو متوسطة أو أخرى، سنعتبره هجوماً نووياً على بلدنا. والرد سيكون فوراً مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب». ذلك أن الانتشار الروسي الكثيف في سوريا، والاعتراض على الهجوم الأميركي لإلغاء الاتفاق النووي مع إيران، قد يتّحان مع بعض التسامح الزعم بأن مظلة بوتين النووية قد تظل حلفاءه في المستقبل من بحر قزوين، إلى الأبيض المتوسط.

«احتواء روسيا لم ينجح». قالها الرئيس فلاديمير بوتين بثقة وبقوة في خطابه أمام الجمعية الفيدرالية الروسية، الذي ضمنه رسائل حازمة للمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة. «نحن لم نحف أبداً خططنا... وعلى الرغم من جميع المشكلات، إنه لأمر مدهش أن تبقى روسيا القوة النووية الأولى. لا أحد أراد الحديث معنا، لا أحد أراد الإنصات إلينا. أنصتوا إلينا الآن!». وقد كشف الخطاب عن نجاح روسيا في بناء منظومات سلاح جديدة ومتطورة تسمح بتعديل موازين القوة والرعب والردع على النطاق العالمي وتشكل رافعة لسياسة جوهريها دفاعي، تهدف إلى إفشال استراتيجية الاحتواء الأميركية التي أسقطت الاتحاد السوفياتي منذ نيف وربع قرن، والمعتمدة منذ ذلك الحين ضدها، وانتزاع الاعتراف بها كلاعب دولي من الدرجة الأولى يتم التعامل معه على أساس الندية.

قامت استراتيجية الاحتواء على ركيزتين: العمل الدؤوب لتوسيع حلف شمالي الأطلسي شرقاً، وصولاً إلى حدود روسيا والسعي المحموم لتطوير منظومات السلاح التقليدي والنووي لتأمين تفوق أميركي نوعي عليها. المرحلة الأولى من توسيع الحلف بدأت



دعا وزارة الداخلية إلى التحقيق في «الضغوط التي تفرض على رواد الأعمال» (موقع الكرملين)

ارتفع متوسط العمر من 65 عاماً سنة 2000، إلى 73 عاماً سنة 2017، لكنه يجب أن يصل إلى أكثر من 80 عاماً، بحلول نهاية العشرينيات من القرن الحادي والعشرين»، لافتاً إلى ضرورة «مضاعفة النفقات على الرعاية الصحية في الفترة الممتدة بين عامي 2019 و2024، لتصل إلى خمسة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي».

وأكد على ضرورة «الارتقاء إلى مستوى جديد نوعياً في مجال الأبحاث العلمية وجعل البنية التحتية للأبحاث من بين الأقوى والأكثر فاعلية في العالم». كما تطرّق إلى أهم المشاريع المرتقبة خلال العقد المقبل، والتي تراوحت بين تطوير البنية التحتية في الاتصالات والمعلوماتية، والطاقة الكهربائية، والطرق العامة، والسكك الحديدية، والمطارات، والمنشآت اللوجستية الداعمة للتطور الاقتصادي، ولا سيما ما يتعلق بالإنتاج الزراعي والصناعي... إلى جانب زيادة المساحات السكنية من 80 مليوناً إلى 120 مليون متر مربع سنوياً، وتقليص الفائدة على قروض السكن، بما يمكن من تأمين المنازل لخمسة ملايين عائلة سنوياً.

ودعا بوتين وزارة الداخلية الروسية إلى التحقيق في «الضغوط التي تفرض على رواد الأعمال» من قبل السلطات العامة، لافتاً إلى أن «الاضطهاد غير المبرر لرجال الأعمال من قبل جهات من بينها الأجهزة الأمنية، غير مقبول مطلقاً... لأنه يقوّض ثقة الناس في القانون والعدالة». وأكد أن الدولة الروسية «ستدعم قطاع الأعمال الروسي»، لافتاً إلى أن حصتها في الاقتصاد «يجب أن تقل تدريجياً».

وفي ما يتعلق بالتسليح، قال إن «العملية في سوريا أظهرت زيادة قدرات القوات المسلحة الروسية»، وأشار إلى اعتماد القوات الروسية أكثر من 300 نموذج جديد من المعدات العسكرية خلال السنوات الست الماضية، لافتاً إلى زيادة حصة الأسلحة الحديثة في تسليح القوات الروسية بـ3,7 أضعاف. وفي معرض حديثه عن المنظومات العسكرية الحديثة، ومن بينها صاروخ «سارمات»، حذر من أن «أي اعتداء على روسيا وحلفائها، سيعتبر هجوماً نووياً، وبالتالي سيكون الرد فورياً»، مشدداً على أن «مبادئ الجيش الروسي لم تتغير» في هذا الإطار.

ويرغم ذلك، شدد على «أننا نحمي مصالحنا، ونحترم مصالح الدول الأخرى، ونعتمد على القوانين والمواثيق الدولية، وهذه الأساليب تسمح لنا بإقامة علاقات طيبة مع غالبية دول العالم، كالعلاقات الاستراتيجية بين روسيا والصين والهند، وتطور العلاقات مع الكثير من الشركاء في العالم»، مؤكداً أن روسيا «ترغب في تطوير التعاون مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأن تكون لدى شركائنا العقلانية باتجاه التعاون المتكافئ والتصدي للتحديات المشتركة، وبناء مستقبل العالم المترابط والمتكامل».

لأسر». وتعهّد بوتين بخفض مستوى الفقر بمعدّل النصف خلال السنوات الست المقبلة. وأشار إلى أنه «خلال عام 2000، كان عدد السكان الذين يعيشون دون خط الفقر 42 مليوناً، أي ما يعادل 30 في المئة، وبحلول عام 2012، تمكّن من تقليص النسبة إلى 10 في المئة. ولكن بسبب الأزمة الاقتصادية، ارتفع العدد قليلاً ليصل إلى 10 ملايين»، لافتاً إلى أن العمل جارٍ على رفع الحد الأدنى للأجور بحلول أيار المقبل، وهو ما سيغيّر معيشة أربعة ملايين روسي، لكنه شدد على أن ذلك «لا يقدّم حلاً جذرياً»، مشيراً إلى أن الحل يكون بإيجاد المزيد من فرص العمل. وأشار الرئيس الروسي إلى أن بلاده «تمكّنت من إحداث تغيير جذري في ما يخص الوضع الديموغرافي، حيث

